

بيان لوزارة الخارجية الفلسطينية بشأن توقيع اتفاقية شاملة بين دولتي فلسطين والفاتيكان*

روما، ٢٦ / ٦ / ٢٠١٥.

تم اليوم الجمعة توقيع اتفاق شامل بين دولة فلسطين والكرسي الرسولي "دولة الفاتيكان"، في حاضرة الفاتيكان بحضور وفود رسمية من الدولتين.

وقام وزير الخارجية ورئيس الوفد الفلسطيني د. رياض المالكي والمطران غالاغر وزير خارجية الكرسي الرسولي بتوقيع اتفاق شامل بين دولة فلسطين والفاتيكان، وهو الأول من نوعه في تاريخ الكنيسة مع دولة فلسطين التي تعترف بها رسمياً دولة الفاتيكان.

وحضر الحفل وفدَي البلدين، حيث حضر من الجانب الفلسطيني السفير رومان أبو يوسف مساعد وزير الخارجية، وسفير دولة فلسطين لدى الفاتيكان عيسى قسيسية، والمستشار أول عمار حجازي والسيد عازم بشارة.

وضمَّ وفد الكرسي الرسولي الرسمي المونسنيور أنطونيو كاميليري، المطران جوزيبيللا زاروتو، المطران أنطونيو فرانكو، المونسنيور ألبرتو أورتيجا، والأب إميل سلايطة.

وعبّر الوزير المالكي في كلمته بهذه المناسبة، عن تقديره لجهود وزير خارجية الكرسي الرسولي المطران غالاغر، وأضاف: "يسعدنا ويشرفنا إنجاز التوقيع الرسمي على الاتفاق الشامل

* المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الفلسطينية، في الرابط التالي:
<http://mofa.pna.ps/?p=7205>

بين دولة فلسطين والكرسي الرسولي بعد سنوات عدة من المفاوضات المكثفة، والتي اتسمت بروح من الشراكة.

وتابع: "هذا الاتفاق تاريخي، لم يكن ممكناً من دون الدعم والالتزام الشخصي للرئيس محمود عباس، ومباركة قداسة البابا فرانسيس لجهودنا في هذا الصدد."

وذكر المالكي أن هذا الاتفاق يساهم في تعزيز العلاقات الخاصة بين دولة فلسطين والكرسي الرسولي، ويبني على الاتفاق الأساسي بين منظمة التحرير الفلسطينية والكرسي الرسولي الموقع في عام ٢٠٠٠.

وقال نيابة عن الرئيس محمود عباس والقيادة الفلسطينية: أؤكد مجدداً التزام دولة فلسطين بتنفيذ هذا الاتفاق التاريخي، نصاً وروحاً، والقيام بكل ما من شأنه أن يساهم في تعميق أواصر الصداقة بين الطرفين.

وأضاف المالكي: ويأتي هذا الاتفاق في مرحلة تتسم في ازدياد التطرف والعنف والجهل الذي يهدد النسيج الاجتماعي والهوية الثقافية والتراث الإنساني في المنطقة. وفي ظل هذا الوضع، تؤكد دولة فلسطين التزامها بمكافحة التطرف، وتعزيز التسامح وحرية الديانة والضمير وصيانة حقوق جميع مواطنيها بالتساوي. هذه هي القيم والمبادئ التي تعبر عن تطلعات ومعتقدات الشعب الفلسطيني وقيادته، وهي الركائز التي نستند إليها في سعيينا المستمر إلى تجسيد دولتنا المستقلة والديمقراطية.

وتتضمن أحكام هذا الاتفاق الشامل والتاريخي، رؤية الطرفين المشتركة للسلام والعدالة في المنطقة، وحماية الحريات الأساسية، ووضع حرمة الأماكن المقدسة، وسبل تعزيز تواجد الكنيسة الكاثوليكية وتعزيز أنشطتها في دولة فلسطين.

ويشتمل الاتفاق على اعتراف رسمي من قبل الكرسي الرسولي بدولة فلسطين، واعترافاً بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير والعيش بحرية وكرامة في دولته المستقلة، خالية من آثار الاحتلال.

كما تدعم الاتفاقية رؤية تحقيق السلام في المنطقة وفقاً للقانون الدولي، وعلى أساس حل الدولتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود عام ١٩٦٧.

ويعزز الاتفاق العلاقة بين الطرفين بتضمّنه لأحكام جديدة تتعلق بوضع فلسطين الخاص كمهد للديانة المسيحية وأرض الديانات السماوية.

كما تجسد الاتفاقية القيم المشتركة للطرفين والمتمثلة في ضمان احترام الحرية والكرامة والتسامح والتعايش المشترك والمساواة للجميع.

كذلك يساهم هذا الاتفاق ويطور من الوضع الحالي الذي تتمتع بموجبه الكنيسة الكاثوليكية بالحقوق والامتيازات والحصانات، ويشيد بدورها المركزي في حياة العديد من الفلسطينيين.

وفي الختام كرّم وزير خارجية الكرسي الرسولي وفد دولة فلسطين، كذلك كرّم وزير الخارجية المالكي وفد الكرسي الرسولي على حسن التحضير والاستقبال وهذا الإنجاز التاريخي.